وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

اليمن

لم يحقق اليمن في عام 2023 أي تقدم في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وهناك أدلة على تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية من قبل الحكومة والقوات المسلحة التابعة للحكومة، في انتهاك للقانون اليمني. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أقوى لتطبيق حظر الحكومة على تجنيد الأطفال لضمان عدم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الحكومة والقوات التابعة للحكومة. علاوة على ذلك، فشلت الحكومة في بذل الجهود لمعالجة التمييز في المدارس ضد الأطفال من مجتمع المهمشين، مما أدى إلى زيادة تعرضهم لعمالة الأطفال، ولم تقم الحكومة بإجراء أي عمليات تفتيش على العمل أو فرض قوانين العمل الجنائية بسبب افتقار الحكومة إلى الموارد المالية. إلى جانب ذلك، لم تجد الأبحاث أي دليل على وجود سياسة حكومية بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال باستثناء تجنيد الأطفال. وفي المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، تقوم الجماعات المسلحة من غير الدول، مثل الحوثيين، بتجنيد الأطفال عمداً لاستخدامهم في القتال وأدوار الدعم في قواتها المسلحة. كما قام الحوثيون أيضاً بإخضاع الأطفال للتدريب العسكري والتلقين الأيديولوجي كجزء من "المعسكرات الصيفية" مما زاد من تعرضهم للتجنيد كأطفال جنود.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ اليمن لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	المصادقة على بروتوكول باليرمو الخاص بالإتجار بالأشخاص.
	التأكد من أن القانون يحظر جنائياً العمل القسري.
	ضمان تجريم الإتجار بالأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، وإيوائهم، ونقلهم، وتحويلهم، واستلامهم لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي التجاري، وتحديد العقوبات المناسبة لذلك.
	ضمان أن يحظر القانون جنائياً تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً في الجماعات المسلحة من غير الدول.
	ضمان أن يحظر القانون بشكلٍ كافٍ ويعاقب على استخدام أو جلب أو عرض طفل في المواد الإباحية والعروض الإباحية، واستخدام طفل في الدعارة.
	رفع الحد الأدنى لسن العمل من 14 عاماً إلى 15 عاماً ليتماشى مع سن التعليم الإلزامي.
الإنفاذ	إنفاذ القوانين التي تمنع الأطفال دون سن 18 عاماً من الالتحاق بالقوات المسلحة اليمنية. ضمان عدم مشاركة أي أطفال دون سن 18 عاماً موجودين فعلاً في القوات المسلحة اليمنية والميليشيات الموالية للحكومة في القتال.
	التأكد من أن هيئة تفتيش العمل لديها القدرة على إنفاذ قوانين العمل.
	توظيف ما لا يقل عن 195 مفتش عمل لضمان التغطية الكافية للقوى العاملة التي يبلغ عددها حوالي 7.8 مليون عامل.

المجال	الإجراء المقترح
	ضمان قيام السلطات بتطبيق إجراءات الحماية الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في كافة القطاعات التي تنتشر فيها أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل المؤقت، والزراعة، والعمالة المنزلية.
	التأكد من أن وكالات إنفاذ القانون الجنائي تقوم بتطبيق قوانين عمالة الأطفال ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطة التنفيذ.
التنسيق	ضمان أن تكون اللجنة التوجيهية الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال نشطة وقادرة على تنفيذ المهام المقصودة منها.
سياسات الحكومة	اعتماد سياسة تعالج جميع أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالأطفال.
البرامج الاجتماعية	تنفيذ برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال وتوسيع البرامج الرامية إلى تحسين فرص حصول الأطفال على التعليم، وخاصة الأطفال *المهمشون*.
	وضع برنامج لإعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال المنخرطين في النزاع المسلح والأطفال المنخرطين في أنماط أخرى من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري وصيد الأسماك.